

Distr.: Limited
6 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الحادية والعشرون المستأنفة

فيينا، ٦-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

مشروع التقرير

المقرر: تيومان أويكور (تركيا)

إضافة

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية

١- نظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في الجلسة الأولى التي عقدها بصفة مشتركة مع لجنة المخدرات في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، في البند ٣ من جدول الأعمال المعنون:

"مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:

"(أ) عمل الفريق العامل المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى؛

"(ب) التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية."

٢- وكان معروضا على اللجنة للنظر في البند ٣ ما يلي:



(أ) مذكرة من الأمانة بشأن عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى (E/CN.7/2012/12/Add.1-E/CN.15/2012/12/Add.1)؛

(ب) بيان مقدّم من رئيسي الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى (E/CN.7/2012/CRP.9-E/CN.15/2012/CRP.7).

٣- وألقى كلٌّ من مدير شعبة الإدارة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، ورئيس دائرة الموارد المالية، وممثل إسبانيا، بصفته أحد رئيسي الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى، كلمات افتتاحية.

٤- وتكلّم ممثلو جمهورية إيران الإسلامية واليابان والاتحاد الروسي والمكسيك وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية. كما تكلّم المراقب عن هولندا.

ألف - المداولات

٥- رحّب المتكلّمون بعقد الجلسات المشتركة للجنة في إطار دوراتهما المستأنفة باعتبارها فرصة لزيادة أوجه التضافر في العمل.

٦- وتكلّم ممثل إسبانيا بصفته أحد رئيسي الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى، فقدّم ملخصاً لأعمال الفريق العامل. وتلا أيضاً بياناً مقدّماً من رئيسي الفريق العامل ودعا اللجنة إلى أن تحيط علماً بالبيان وتورده في التقرير الخاص بالدورة الحادية والعشرين المستأنفة.

٧- ونوّه المتكلّمون بما حقّقه الفريق العامل من إنجازات وما اضطلع به الرئيسان من أعمال. وقالوا إنّ الفريق العامل أثبت أنه منبر مفيد لتبادل المعلومات وتعزيز الحوار حول مسائل من قبيل التقدّم الذي أحرزه المكتب في تنفيذ نهجه البرنامجي المتكامل وكذلك سبل تحسين حوكمة الوضع المالى للمكتب. وأبدى تأييداً لتجديد ولاية الفريق العامل في الدورة التالية للجنة. وقيل في هذا الشأن إنّ إعداد خطة عمل منظّمة سنوية تقرّها الدول الأعضاء وفق الأصول المرعية سيكون خطوة جديدة بالترحيب. واقترحت بعض الوفود تحويل الفريق العامل إلى هيئة دائمة تماشياً مع إحدى التوصيات الواردة في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها

المراقب عن بيرو نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأكدت بعض الوفود على ضرورة استمرار الطابع غير الرسمي للفريق العامل.

٨- وتناول الكثير من المتكلمين الوضع المالي للمكتب. وأعربوا عن القلق بشأن استدامة التمويل وإمكانية التنبؤ به وقدرة المكتب على تنفيذ الأعمال المكلف بها، ولا سيما في ضوء الاتجاه المتراجع للمساهمات العامة الغرض. وأكدوا على أهمية الشفافية والرقابة والتقييم. واعتبروا أن تملك البلدان المستفيدة من برامج المساعدة التقنية لزماء تلك البرامج مسألة بالغة الأهمية.

٩- وأعرب عدة متكلمين عن ترحيبهم باستراتيجية جمع الأموال التي ينتهجها المكتب كأساس لإجراء المزيد من المناقشات، وطرح مقترحات محدّدة تهدف إلى تحسين الوضع المالي للمكتب. وشددوا على أهمية العمل على زيادة مخصصات الميزانية العادية. وشجّعوا المانحين على الامتناع عن تقليل المساهمات المقدّمة تحت بند الأموال العامة الغرض، وفي حين أن بعض الوفود أبدت تأييداً لمفهوم الوظائف الأساسية وأقرّت بأهميته في زيادة جوانب الكفاءة في تمويل الأعمال المكلف بها المكتب، أعرب أحد الوفود عن عدم تشجيعه للإشارة إلى ذلك المفهوم تماشياً مع الإرشادات التي قدّمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ذلك الشأن.

١٠- وأكد الكثير من المتكلمين على ضرورة إجراء مزيد من المناقشات داخل الفريق العامل بشأن المسائل المتعلقة بشؤون جمع الأموال. وطلبوا إلى الأمانة، بصورة أكثر تحديداً، أن تزود الدول الأعضاء بالمزيد من المعلومات بشأن الأمثلة العملية لآثار استرداد التكلفة الكاملة على المشاريع والبرامج وكذلك نفقات المكتب والاعتمادات التي يخصصها. وأضافوا قائلين إن من الشواغل المهمة تخصيص المساهمات بشروط مشدّدة. كما أكدوا على أهمية التنسيق بين ممثلي الدول الأعضاء في فيينا ونيويورك بشأن الأولويات التي ينبغي تجسيدها في المقرّرات الخاصة بالميزانية العادية للأمم المتحدة.

١١- وقدّم رئيس دائرة إدارة الموارد المالية معلومات عن البيانات المالية للمكتب لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وعن الرأي غير التحفظي الذي أبداه بشأنها مجلس مراجعي الحسابات بعد مراجعتها.